

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٣٠

الأربعاء، ٤ آب/أغسطس ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد تيرومورتي	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد ليباند
	أيرلندا	السيد فلين
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة غونسالفيس
	الصين	السيد سون جيشيانغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربارا وودوارد
	النرويج	السيد كفالهايم
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

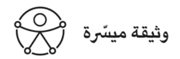
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/692)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/692)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد توماس ماركرام، نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/692، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماركرام.

السيد ماركرام (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر أعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة لهم مرة أخرى فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية. وأقدم هذه الإحاطة بالنيابة عن الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، وذلك نظرا لوجودها خارج المكتب حاليا.

منذ الجلسة السابقة لمجلس الأمن بشأن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، المعقودة في ١٢ تموز/يوليه، حافظ مكتب شؤون نزع السلاح على اتصال منتظم مع نظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن أنشطته المتصلة بهذه المسألة. وكما سبق وأبلغت المجلس، فإن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) لا تزال تؤثر على قدرة الأمانة الفنية للمنظمة على إيفاد أفرقة إلى الجمهورية العربية السورية. غير أن الأمانة تؤكد على استعدادها لنشر أفرقة، وهو ما يجري رهنا بتطور وضع الجائحة. وعلى الرغم من القيود المفروضة على السفر، تواصل الأمانة الفنية الاضطلاع بما كُلفت به من أنشطة للقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري والتعاون مع الجمهورية العربية السورية في هذا الصدد.

ولا تزال الجهود التي يبذلها فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مستمرة لتوضيح جميع المسائل غير المحسومة بخصوص الإعلان الأولي الذي قدمته الجمهورية العربية السورية للمنظمة. وفي هذا السياق، لا تزال الأمانة الفنية للمنظمة متمسكة بموقفها بوجوب قيام الجمهورية العربية السورية بالإعلان عن جميع عوامل الحرب الكيميائية المنتجة و/أو التي تم تجهيزها في شكل أسلحة في المرفق السابق لإنتاج الأسلحة الكيميائية الذي أعلنت الجمهورية العربية السورية أنه لم يُستخدم قط لإنتاج الأسلحة الكيميائية و/أو تجهيزها في شكل أسلحة.

وكما ورد سابقا، كانت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تعتزم نشر فريق تقييم الإعلانات في دمشق في أيار/مايو للمشاركة في الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات مع اللجنة الوطنية السورية. غير أنه في غياب رد من الجمهورية العربية السورية، أبلغت أمانة المنظمة الجمهورية العربية السورية بأنه تم تأجيل النشر حتى إشعار آخر. ونتيجة للثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي ما زالت غير محسومة، تظل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على رأيها القائل بأنه لا يمكن في هذه المرحلة، حسب تقييمها، اعتبار الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية دقيقا وكاملا، وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأكرر تأكيد دعوتي إلى الجمهورية العربية السورية بأن تتعاون بشكل كامل مع الأمانة الفنية للمنظمة لحل جميع المسائل غير المحسومة. وعلى نحو ما أُشير إليه في مناسبات سابقة عديدة، فإن ثقة المجتمع الدولي في القضاء التام على برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية تتوقف على حسم هذه المسائل.

وقد أُبلغت بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال تخطط للقيام بجولتي تفتيش على منشأتي برزة وجمرايا التابعتين لمركز الدراسات والبحوث العلمية السوري في عام ٢٠٢١. كما أُبلغت أن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد ما يكفي من المعلومات أو التفاسير التقنية التي من شأنها تمكين الأمانة الفنية من طي ملف المسألة المتعلقة باكتشاف مادة كيميائية مدرجة في الجدول ٢ في مرفق برزة التابع لمركز الدراسات والبحوث العلمية في عام ٢٠١٨. وأنوه بأن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بعث برسالة إلى وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية، السيد فيصل مقداد، يقترح فيها عقد اجتماع بالحضور الشخصي لمناقشة التطورات ذات الصلة والمضي قدما فيما يتعلق بالأنشطة الصادر بها تكليف للأمانة الفنية للمنظمة في الجمهورية العربية السورية. وفي ٧ تموز/يوليه، وافق السيد مقداد على اقتراح المدير العام للمنظمة. وكما أُشير في التقرير الشهري (S/2021/692، المرفق)، فإن الأمانة الفنية للمنظمة على استعداد للعمل مع الجمهورية العربية السورية في بدء التحضيرات للاجتماع، وسوف تبلغ المجلس التنفيذي للمنظمة بالمستجدات في حينه.

وقد أُبلغت بأن اللجنة الوطنية السورية أرسلت في ٩ تموز/يوليه إلى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مذكرة شفوية تفيد بوقوع هجوم في ٨ حزيران/يونيه استهدف مرفقا عسكريا يضم مرفقا سابقا معلنا عنه لإنتاج الأسلحة الكيميائية. وفي ١٥ تموز/يوليه، طلبت الأمانة الفنية مزيدا من المعلومات بشأن الأضرار التي لحقت بالموقع المعلن نظرا لأنه يتصل بمسألة غير محسومة فتح فريق تقييم البيانات ملفها مؤخرا. وأفادت اللجنة الوطنية السورية أيضا في مذكرتها الشفوية بتدمير أسطوانتي كلور متصلتين بحادثة الأسلحة الكيميائية التي وقعت في دوما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وذكّرت الأمانة الفنية في ردّها بآخر عملية تفتيش متصلة بهاتين الأسطوانتين، والتي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، والتي كُلّف فريق التفتيش في إطارها بنقل الأسطوانتين إلى مقر المنظمة.

وأخطرت الجمهورية العربية السورية فريق التفتيش خلال تلك المهمة بأنه لا يمكن شحن الأسطوانتين إلى خارج أراضيها. وذكّرت الأمانة الفنية بأنّ الأسطوانتين كانت مخزنتين وجرى التفتيش عليهما في موقع آخر معلن عنه يبعد ٦٠ كيلومترا تقريبا عن المكان الذي أُبلِغَ بأنهما دُمِّرتا فيه في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٢١. وبالإضافة إلى ذلك، ذكّرت الأمانة الفنية بأنّها كانت قد أشارت على الجمهورية العربية السورية بألا تفتح الأسطوانتين، أو تنقلهما أو تُحدث تغييرا فيهما أو محتوياتهما بأي طريقة كانت من دون موافقة خطية مسبقة من الأمانة الفنية. وأفهم أن اللجنة الوطنية السورية لم تخطر الأمانة الفنية بأن الأسطوانتين نُقلتا إلى مكان جديد إلا بعد أن أبلغتها بتدميرهما. وبناء على ذلك، طلبت الأمانة الفنية، في مذكرتها الشفوية المؤرخة ١٥ تموز/يوليه، إلى سورية أن تقدم جميع المعلومات ذات الصلة بشأن نقل الأسطوانتين وأي بقايا منهما بعد تدميرهما.

وفيما يتعلق بعمل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، أنوه بأن البعثة لا تزال في طور دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. كما تواصل تعاونها مع الحكومة السورية والدول الأطراف الأخرى في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بشأن مسائل "تتعلق بحادثات شتى". وكما ذُكر سابقا، ستكون عمليات النشر الأخرى لبعثة تقصي الحقائق مرهونة بتطور جائحة فيروس كورونا.

وأفهم أن فريق التحقيق وتحديد الهوية يواصل، عقب صدور تقريره الثاني في نيسان/أبريل، تحقيقاته في الحوادث التي حددتها البعثة على أنها حوادث استُخدمت فيها أو يحتمل أنه قد استخدمت الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وسيصدر الفريق تقارير أخرى في الوقت المناسب، رهنا بتطور جائحة فيروس كورونا. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر تأكيد دعم الأمين العام الكامل لنزاهة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنيته، وحياده، وموضوعيته واستقلاليته.

وكما أبلغت المجلس في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٢١، فقد اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، في دورته

الخامسة والعشرين، القرار C-25/DEC.9، المعنون ”التصدي لحيازة الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية واستخدامها إيّاها“، مما يُعلق حقوق وامتيازات الجمهورية العربية السورية بموجب الاتفاقية. ووفقا للفقرة ٨ من ذلك القرار، سيعيد مؤتمر الدول الأطراف للجمهورية العربية السورية حقوقها وامتيازاتها بمجرد أن يبلغ المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المجلس التنفيذي بأن الجمهورية العربية السورية قد استوفت تنفيذ جميع التدابير الواردة في الفقرة ٥ من قرار المجلس التنفيذي EC-94/Dec.2. وقد أُبلغت بأن الجمهورية العربية السورية لم تستوف بعدُ تنفيذ جميع تلك التدابير. ولذلك، أكرر دعوتها إلى التعاون الكامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا الصدد.

ورغم مرور زهاء ثماني سنوات على اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، لا يزال ثمة ما يتعين القيام به قبل أن يُعتبر ذلك القرار منفذا تنفيذا كاملا. وفضلا عن ذلك، ما دام استخدام الأسلحة الكيميائية مستمرا أو التهديد باستخدامها قائما، يجب أن نواصل تركيزنا على منع تلك التهديدات. والوحدة في مجلس الأمن مطلوبة لإعادة إرساء قاعدة مكافحة الأسلحة الكيميائية. ويجب أن ينظر إلى استخدام هذه الأسلحة دائما على أنه انتهاك واضح لمحظورات راسخة. وبناء على ذلك، لا بد من تحديد هوية المسؤولين ومساءلتهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ماركرام على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أستهلّ بياني اليوم بتهنئة فرنسا على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن في تموز/يوليه، وأتمنى للهند وفريقها التوفيق خلال شهر آب/أغسطس. وأود أيضا أن أشكر السيد توماس ماركرام على إحاطته وعلى العمل الاستثنائي الذي اضطلعت به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي وقت لاحق من هذا الشهر، في ٢١ آب/أغسطس، سنحيي ذكرى مرور ثماني سنوات على الهجوم المروع الذي شنه نظام الأسد على مئات الرجال والنساء والأطفال السوريين، فاتكاً بهم في الغوطة باستخدام غاز السارين. وليس هذا الهجوم الرهيب الوحيد. فاستخدام الأسلحة الكيميائية المروع الذي أقدم عليه نظام الأسد ضد الشعب السوري موثق توثيقا جيدا. وقد نسب فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى نظام الأسد أربع هجمات منفصلة بالأسلحة الكيميائية في سوريا. وتُضاف هذه الهجمات إلى الهجمات الأربعة بالأسلحة الكيميائية التي كانت قد نسبتها آلية التحقيق المشتركة السابقة التابعة للمنظمة إلى نظام الأسد.

وتحاول المنظمة بصدق إشراك نظام الأسد ومساعدته على الامتثال لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولكن نظام الأسد يواصل للأسف، بدعم من روسيا، تجاهل دعوات المجتمع الدولي إلى الكشف عن برامجه للأسلحة الكيميائية كشفاً كاملا وتدميرها على نحو يمكن التحقق منه. وبدلا من ذلك، يواصل نظام الأسد عن قصد تأخير وعرقلة عمل فريق تقييم الإعلانات التابع للمنظمة.

ويجب على مجلس الأمن أن يعبر عن رفضه لهذه الفظائع وأن يُخضع أولئك الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية للمساءلة. وفي غياب المساءلة عن الفظائع المرتكبة ضد الشعب السوري، سيظل السلام الدائم في سوريا بعيد المنال. ومن المخيب للآمال أنّ استخدام حكومة لسلاح من أسلحة الدمار الشامل ضد شعبها قد يكون مصدر نزاع سياسي في المجلس. ولحسن الحظ، يرغب عدد متزايد من أعضاء المجتمع الدولي في إخضاع نظام الأسد للمساءلة.

وقد كان قرار مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المعتمد في نيسان/أبريل، والذي أدان استخدام سوريا للأسلحة الكيميائية وعلّق بعض حقوقها وامتيازاتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بمثابة رسالة واضحة لا لبس فيها مفادها أن لاستخدام الأسلحة الكيميائية عواقب. وأيّد زهاء ٩٠ دولة هذه الإجراءات. وقد عارض ذلك عدد قليل فقط من الجهات التمكينية للأسد، بما فيها

روسيا، للأسف. ونظرا إلى اتجاهات التصويت في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من الواضح أن المعلومات المضللة التي تروج لها روسيا والأسد، بما فيها تلك التي تنشر هنا في مجلس الأمن كل شهر، لا تقنع معظم الدول. وستواصل الولايات المتحدة، إلى جانب عدد هائل من الدول المسؤولة، دعم عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الاضطلاع بولايتها الحاسمة في ظل التهديد المستمر باستخدام الأسلحة الكيميائية.

ويجب أن يتحد مجلس الأمن لإدانة أسلوب الحرب هذا إدانة قوية، وعلى المجتمع الدولي أن يحدد هوية جميع الذين يستخدمون هذه الأسلحة في انتهاك للقانون الدولي وأن يخضعهم للمساءلة. ولا يمكن ببساطة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود، على غرار زميلتنا الأمريكية، أن نشكر فرنسا على رئاستها الناجحة في تموز/يوليه، ونتمنى لكم، السيد الرئيس، كل التوفيق خلال رئاستكم هذا الشهر. ونحن على استعداد للتعاون ونتعهد بتقديم مساعدتنا. ونحن ممتنون بوجه خاص لكم ولفريقكم على عقد جلسة يناقش فيها مجلس الأمن اليوم تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بالحضور الشخصي. ونحن على قناعة بأنها أنجع السبل لتنظيم مثل هذه المناقشة. وفي سياق الملف الكيميائي السوري، نعتقد أن الشفافية أمر بالغ الأهمية، لا سيما بالنظر إلى المسار الذي اتبعته الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية خلال السنوات القليلة الماضية.

كما نشكر السيد توماس ماركرام على تقديم التقرير الدوري الرابع والتسعين (S/2021/692، المرفق) للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وللأسف، وكما هو الحال بالنسبة للتقارير السابقة، لا يسعنا أن نتفق مع العديد من التقييمات الواردة فيه. وقد فاجأنا بوجه خاص التقييم الإيجابي الذي قدمه السيد فرناندو أرياس، المدير العام للمنظمة، إبان جلسة الإحاطة التي عقدها مجلس الأمن في حزيران/يونيه (انظر S/PV.8785). إذ يزعم التقرير أن السيد أرياس قد قدم إجابات مفصلة على الأسئلة التي طرحت أثناء الجلسة.

من الصعب أن نتصور بيانا أكثر سخافة وأبعد ما يكون عن الحقيقة. فقد كان ثمة الكثير من التناقضات والتحريفات الفاضحة في ردود السيد أرياس على أسئلة أعضاء مجلس الأمن، وكانت صارخة لدرجة أننا اضطررنا للرد عن طريق تعميم حججنا كوثيقة رسمية لمجلس الأمن (S/2021/641). وقد تعين على الوفد السوري اتخاذ خطوة مماثلة في الوثيقة S/2021/588. وندعو جميع الوفود المهتمة بتكوين رأي موضوعي بشأن هذه المسألة إلى دراسة هاتين الوثيقتين.

ولن أخوض الآن في التفاصيل المتعلقة بجميع التناقضات التي لاحظناها في بيان السيد أرياس. بل نتوقع القيام بذلك خلال الإحاطة القادمة التي ستقدمها قيادة المنظمة إلى مجلس الأمن، والتي نأمل ألاّ يطول انتظارها. وسأكتفي بذكر الصارخة منها.

فقد كان المدير العام جريئا بما يكفي للتأكيد على أن الاتحاد الروسي وافق في البداية على النتائج التي توصلت إليها بعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية بشأن حادثة دوما في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وبذلك، استشهد بشكل انتقائي بالمذكرة رقم ٧٥٩ للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

وهو تزوير وتضليل صارخ لأنه أغفل، بذلك، الاستنتاج الرئيسي الذي تم استخلاصه في تلك المذكرة - وهو أن روسيا تصر على الطبيعة المدبرّة للحادث لأن التحليل المقدم في تقرير بعثة تقصي الحقائق (S/1731/2019) لا يسمح باستنتاج أن المواد الكيميائية السامة قد استخدمت بوصفها أسلحة.

ونرى أنه من غير المناسب على أقل تقدير أن يزعم المدير العام أن الدعوة الواردة في القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) إلى محاكمة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية تُضفي الشرعية على عمل ما يسمى بفريق التحقيق وتحديد الهوية الذي أنشأته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في انتهاك للمادة الخامسة عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ولم تطلب الدورة الاستثنائية الرابعة للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في قرارها الصادر في حزيران/يونيه

٢٠١٨ من المدير العام للأمانة الفنية إلا أن يقدم مقترحات لإشراك خبراء خارجيين مؤهلين وذوي خبرات مهنية ذات صلة في تحقيقات المنظمة، بناء على طلب دولة طرف في الاتفاقية، وعموما لتعزيز قدرة الأمانة والوسائل المتاحة لها من أجل تحسين تنفيذ نظام التحقق الخاص بالاتفاقية.

غير أن السيد أرياس وفريقه قاموا، أساسا من الناحية العملية، بإنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية بأنفسهم ووضع اختصاصاته. وفي انتهاك للفقرة ٣٥ من المادة الثامنة، لم ينظر المجلس التنفيذي للمنظمة حتى في أي مقترحات أولية في هذا الصدد. بل عُرض الأمر على أنه حقيقة واقعة. فما هو إذن الدور التقني البحت للأمانة الفنية الذي يتكلم عنه السيد أرياس؟ وأود أن أؤكد أن مجلس الأمن لم يفوض قط سلطاته الحصرية في الإسناد، كما حددها الميثاق، لا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولا لأمانتها الفنية، بطبيعة الحال. وليس من المستغرب أن تقارير فريق التحقيق وتحديد الهوية غير المشروع أعدت في انتهاك لقواعد اتفاقية الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بالمنهجية وجمع البيانات. وهي تقارير منحازة بطبيعتها، والقصد منها تحقيق هدف واحد فقط: ليس رسم صورة حقيقية للأحداث، بل جعل الحقائق تتوافق مع الاستنتاجات بأن دمشق مذنبة – وبعبارة أخرى، فالغرض منها، في الأساس، تنفيذ أوامر سياسية.

ولذلك فنحن نرفض الاستنتاجات الواردة في التقارير التي أصدرها الفريق بالفعل بخصوص اللطامنة وسراقب، كما نرفض جميع منتجاته المستقبلية المزعومة. ومن المثير للصدمة أن السيد أرياس اعترف أساسا وبشكل صريح بأن المعايير التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تتبع منهجية سلسلة العهدة المنصوص عليها في اتفاقية الأسلحة الكيميائية عند إجراء التحقيقات، وأنها عوضا عن ذلك تستخدم نوعا ما من الأساليب المبتكرة الخاصة بها. ولم يعتبر ذلك انتهاكا مباشرا للاتفاقية، بل مفخرة.

ونحن نشجب موقف الرفض الصريح الذي اتخذه السيد أرياس خلال جلسة الإحاطة المعقودة في حزيران/يونيه إزاء موظفين اثنين للأمانة الفنية – لم يعودا يعملان فيها – لم يستطيعا تقبل عمليات التزوير الصريحة، كما يليق بأي موظف منصف ومحايد في الخدمة المدنية، وقررا تسليط الضوء على التلاعب السافر باستنتاجات تقرير دوما. وخلافا لمزاعم السيد أرياس، فإن المفتشين خبيران مؤهلان تأهيلا عاليا ويتمتعان بقدر كبير من الخبرة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وقد شاركا مباشرة في التحقيق في حادثة دوما، التي تتوفر لدينا أدلة مادية بشأنها.

ولم نتلق بعد تفسيرات واضحة من المدير العام للسبب في انتهاج الأمانة الفنية نهجا أكثر صرامة بكثير تجاه الإعلان الأولي لسوريا مما انتهجته تجاه بلدان أخرى مثل ليبيا أو العراق، واجهت مشاكل مماثلة ولكنها لم تتعرض لوابل من الانتقادات مثلما تعرضت له سوريا، التي انضمت إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ظروف معقدة بصورة خاصة نتيجة لعدم الاستقرار العسكري والسياسي والإرهاب المدفوع من الخارج.

وعلى الرغم من ذلك، امتثلت سوريا لجميع التزاماتها بحسن نية، كما أبلغ الأمين العام مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وقد أكد المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٦ حقيقة كون مخزونات سوريا من الأسلحة الكيميائية محدودة.

ولا تتمتع الأمانة الفنية بأي صلاحيات خاصة فيما يخص الإعلان الأولي لسوريا، وفقا للفقرة ٨ من المادة الرابعة من الاتفاقية. وعلى عكس مزاعم السيد أرياس، لا تمنح الاتفاقية الأمانة التقنية أي حق في فرض متطلبات أكثر تعقيدا وذات دوافع سياسية بخصوص التحقق. ومع ذلك فهذا ما نراه في الواقع. وكلما جدَّ السوريون في محاولة التوصل إلى حل توفيقي مع الأمانة الفنية، باستضافة أفرقة التفتيش بحسن نية وقبول عمليات التحقق الاقتحامية، كلما تعرضوا للمزيد من النقد.

وأود أن أتطرق بشكل خاص إلى مسألة ورد ذكرها في التقرير (S/2021/692، المرفق) وهي شن غارة جوية على مرفق سابق معلن لإنتاج الأسلحة الكيميائية في ٨ حزيران/يونيه، دمرت خلالها

أسطوانتان متصلتان بحادثة دوما التي وقعت في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وأقل ما يمكن قوله أن من المستغرب إلى حد كبير أن نرى التقرير يركز على قيام الطرف السوري بنقل تلك الاسطوانات، من دون أي تقييم لوقائع الضربة الجوية نفسها. وحتى لو قام الطرف السوري بنقلها داخل أراضيه، وهو ما نفهم أن لسوريا الحق الكامل في القيام به، فهل يعني ذلك أن الضربة الجوية، التي هي في الأساس عمل عدواني ضد دولة ذات سيادة، كانت مبررة؟ ومع ذلك فإن هذا هو بالضبط فحوى بعض الفقرات الواردة في التقرير بصيغته الحالية.

ونرى أنه ينبغي لنا الآن أن ننشغل بمسألة أخرى مختلفة تماما. من الذي استفاد من هذه الضربة الجوية حقا؟ فمن المؤكد أن السوريين أنفسهم لم يستفيدوا منها. ومن الصعب أن نتصور أنهم سيتبعون مثل هذا الأسلوب المعقد للتخلص من تلك الاسطوانات. ويبدو من المرجح أن هذه كانت محاولة من جانب قوى خارجية للتستر على أنشطتها.

ونظرا لما جرى من مناقشات عامة عديدة بشأن التلاعب في تقرير دوما، فقد حذرنا تكرارا من الأثر المدمر لذلك القرار العقابي بتجريد الجمهورية العربية السورية من حقوقها، وهو أثر يمكن أن يقوض سلطات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لأننا نعلم أن القرار لم ينظر فيه في المجلس التنفيذي، كما أنه يشكل انتهاكا لمبدأ توافق الآراء. وأود أن أُذكر بأن أقل من نصف الدول الأعضاء صوتت مؤيدة للقرار، وأن الدول الغربية الست الحالية في المجلس هي فقط التي صوتت مؤيدة له. أما الدول الأخرى فقد صوتت ضد القرار أو امتنعت عن التصويت، واتخذ عدد من أعضاء المجلس السابقين نفس الموقف. ومن الواضح أن هذا قرار ظالم هدفه الوحيد جعل دمشق منبوذة، وتقويض دوافع أي دولة أخرى للتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من كل ما سبق، تواصل سوريا السعي لإدامة التعاون، وهي تبدي انفتاحا على الحوار ضمن قيادة الأمانة الفنية على أعلى المستويات، على نحو ما يؤكده التقرير الحالي للمدير العام. ويشكل ذلك في رأينا أفضل مثال على أن أي ادعاءات بتعثر الحوار بين سوريا ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية غير صحيحة على الإطلاق ولا أساس لها من الصحة.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن كل ما تنادي به روسيا هو الامتثال الصارم لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، سواء من جانب الدول الأعضاء أو الأمانة الفنية، وكذلك المدير العام. وهو مدعو إلى العمل كوسيط عادل إلى جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وعوضا عن ذلك، نرى حالة من الالتباس تقوم فيها الأمانة الفنية نفسها بانتهاك الاتفاقية، ويبدو أن المدير العام، بدلا من تضييق الخناق على هذه الانتهاكات، يتباهى بها. ونحن نشهد تسييسا متزايد الخطورة في المنظمة، وهو تسييس يتزايد كل شهر فيحول المنظمة من وصي مستقل وغير منحاز إلى أداة لمعاقبة الحكومات غير المرغوب فيها، سعيا لتحقيق الأهداف الجغرافية – السياسية لبعض الدول والنهوض بها. وكل هذا يشكل تهديدا خطيرا للمنظمة ويلقي بظلاله على أحد الركائز الرئيسية لنظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ويقوض فعالية تنفيذ ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وللأسف، يبدو أن السيد أرياس سعيد بهذه الحالة كل السعادة؛ وإلا فمن الصعب جدا تفسير سلوكه، الذي فاقم الوضع بالفعل عندما يتعلق الأمر بتنفيذ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لولايتها، وللأسف، لا نرى أي أسباب أخرى للتفاؤل في هذا الوقت.

السيد الأدب (تونس): سيدي الرئيس، في البداية أهنئكم بتولي رئاسة المجلس، متمنيا لكم ولفريقكم النجاح والتوفيق. كما أشكر فرنسا على رئاستها الموفقة للمجلس خلال شهر تموز/يوليه. وأشكر السيد توماس ماركرام، نائب الممثّلة السّامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطته. وأرحّب بمشاركة ممثّلي سوريا وإيران في هذه الجلسة.

في البداية، تؤكّد تونس مجدّدا على تمسّكها بنظام حظر الأسلحة الكيميائية وعدم انتشارها، بصفته نظاما قائما على القواعد والتوافق وتعدّدية الأطراف من أجل إنهاء التهديد الكيميائي للإنسانية. وتدعم تونس في هذا الإطار ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الحيويّة في الاضطلاع بمسؤوليات التحقّق المستقلّ والمحايد، بما في ذلك في

الجمهورية العربية السورية، وكذلك من خلال توفيرها لمنصّة للتشاور والتعاون بين الدول حول القضايا ذات الصلة.

وقد أخذنا علما بفحوى التقرير الشهري الرابع والتسعين (S/2021/692، المرفق) لمدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). ونرحّب في هذا الإطار بالاتفاق المبدئي بين مدير منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية والمغتربين السوري بشأن عقد اجتماع حضوري بينهما في الفترة المقبلة. ونتطلّع إلى أن يسهم هذا اللقاء في تحريك الملف الكيميائي السوري واستعادة نسق الأنشطة الميدانية للأمانة الفنية للمنظّمة في الجمهورية العربية السورية، وكذلك في بناء الثّقة والتفاهم المتبادل، وذلك من خلال حوار مهيكل وبنّاء وشفّاف بين الطرفين. كما نحثّ على استعادة الانخراط والتنسيق والتعاون بين المنظمة والحكومة السورية مع ضمان استمرارية ذلك ودون إغفال القيود والتحديات التي لا زالت تفرضها جائحة كوفيد-١٩، وذلك من أجل تحقيق تقدّم سريع في حلّ المسائل العالقة والمستجدّة في الملف وبما يكفل إيفاء سورية التّام بالتزاماتها التعاقدية.

وختاما، تؤكد تونس مجدّدا على إدانتها الثّابتة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أيّ مكان من أيّ جهة كانت وتحت أيّ ظرف ومهما كانت الدوافع والمبرّرات، وتشدّد على ضرورة إجراء تحقيقات ضافية وشفّافة ومحايدة بشأن ادّعاءات استخدام مواد كيميائية سامّة كأسلحة من قبل أي جهة كانت ومحاسبة الضالعين في مثل هذه الجرائم الفظيعة.

إنّ المجتمع الدولي ومجلس الأمن بحاجة إلى تضافر وتنسيق الجهود وتحمّل المسؤولية في مراقبة تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) من أجل إزالة التّهديد الكيميائي وبما يسهم في ضمان سيادة القانون والمساءلة وترسيخ الثقة في فاعليّة نظام حظر الأسلحة الكيميائية وعدم انتشارها، خدمة للسلم والأمن الدوليين

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أود أن انضم إلى المتكلمين الآخرين في شكر فرنسا على رئاستها لمجلس الأمن لشهر تموز/يوليه وفي الإعراب عن تمنياتي للهند بكل النجاح خلال رئاستها لهذا الشهر. وأودّ أيضا أن أشكر السيد توماس ماركرام، نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطته.

تلزم المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة الدول الأعضاء بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها. وفي القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، قرر مجلس الأمن أن سورية لن تستخدم الأسلحة الكيميائية أو تنتجها أو تحتفظ بها وأنها ستتعاون بشكل كامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وموظفيها وستتيح لهم إمكانية الوصول الفوري وغير المقيد.

وباستخدام الأسلحة الكيميائية طوال النزاع وعدم امتثالها الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأفرقتها المختلفة، انتهكت سورية مرارا التزاماتها بموجب الميثاق وقرارات مجلس الأمن واتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وللأسف، فإن التقرير الشهري للمدير العام (S/2021/692، المرفق) يقدم دليلا مستمرا آخر على عدم الامتثال.

أولا، لم يُحرز أي تقدم في حل المسائل العشرين غير المحسومة في إعلان الأسلحة الكيميائية السوري. وفي ضوء استعداد سورية لاستخدام الأسلحة الكيميائية طوال فترة النزاع، فإن ذلك يمثل تهديدا مستمرا للسلام والأمن الدوليين.

ثانيا، نلاحظ استمرار عدم منح تأشيرات دخول لأعضاء فريق تقييم الإعلانات. وهذا أمر غير مقبول. ومطلوب من سورية أن تتيح إمكانية الوصول الفوري وغير المقيد لموظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بمن فيهم أعضاء فريق تقييم الإعلانات.

ثالثا، نلاحظ التدمير المزعوم لاسطوانتي كلور مرتبطتين بهجوم الأسلحة الكيميائية الذي وقع في دوما في عام ٢٠١٨ في غارة على منشأة سابقة لإنتاج الأسلحة الكيميائية. ونفهم أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كانت بصدد محاولة نقل تلك الاسطوانات إلى لاهاي لإجراء مزيد من التحقيقات. وكما تلاحظ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إذا دُمرت الاسطوانات في ذلك المرفق، فهذا يعني أن سورية نقلت

الاسطوانات من مرفق آخر على بعد ٦٠ كيلومترا، وذلك في مخالفة للتعليمات الصريحة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهذا الحادث لا يكشف فحسب عن عدم امتثال سورية بصورة مثير للقلق بشدة لطلبات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الهامة، ولكنه يمثل أيضا تلاعبا غير مأذون به بأدلة ذات أهمية محورية لتحقيق جار في قضية كبيرة.

ونحث سورية مرة أخرى على الامتثال لالتزاماتها والامتناع عن اتخاذ إجراءات لا تتفق معها. ونلاحظ الاجتماع المقترح بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسيد فيصل مقداد. ونأمل أن تكون هذه فرصة لتجديد التزام سورية بالامتثال ولوضعها على الطريق نحو استعادة حقوقها وامتيازاتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

أخيرا، نشيد مرة أخرى بمهنية الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونزاهتها وجهودها الدؤوبة لدعم سورية على طريق الامتثال.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نتمنى لكم كل النجاح، سيدي الرئيس، خلال رئاستكم في هذا الشهر، ونشكر فرنسا جزيل الشكر على قيادتها في الشهر الماضي.

وأعرب عن امتناني على الإحاطة التي قدمها السيد توماس ماركرام وأعبر عن قلقنا إزاء ما حدث في ٨ تموز/يوليه عندما هوجم أحد مرافق اللجنة الوطنية السورية السابقة المعلنة لإنتاج الأسلحة الكيميائية، كما ذكرت اللجنة. وكان ذلك المرفق يحتوي على اسطوانتي كلور، على صلة بالحادث الذي وقع في دوما في نيسان/أبريل ٢٠١٨. والسلسلة الأخيرة من الأحداث تثير القلق، خاصة وأن هذه المواد، بالإضافة إلى كونها علامة أخرى على العنف في المنطقة، كانت جزءا أساسيا من الأدلة في التحقيقات التي تجريها بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن الضروري توضيح الحقائق وأن تقدم سورية تفاصيل عن الأضرار التي لحقت بالاسطوانات ومكان وجود بقاياها، على النحو الذي طلبته الأمانة الفنية للمنظمة. وسيكون من المستصوب أيضا توضيح سبب نقل هذه الاسطوانات دون إخطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مسبقا. ومع ذلك، نعتقد أنه مؤشر إيجابي أن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية السوري قد اتفقا على عقد اجتماع بالحضور الشخصي لمناقشة ولاية الأمانة الفنية لهذه المنظمة في سورية. ونحن على ثقة بأن ذلك الاجتماع سيكون مثمرا في إعطاء دفعة للحوار المطلوب لحل المسائل العالقة واستعادة الثقة بين الأطراف.

ونحيط علما بأن التقرير (S/2021/692، المرفق) يشير مرة أخرى إلى أنه، وفقا للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لا يمكن اعتبار الإعلان الذي قدمته سورية كاملا، نظرا لأن فريق تقييم الإعلان لا يزال ينتظر معلومات من الحكومة السورية بشأن المسائل العالقة والتباينات في الإعلان الأولي. ومن بين هذه المسائل التوضيح الفني فيما يتعلق بالمادة الكيميائية التي تم كشفها خلال الجولة الثالثة من عمليات التفتيش التي أجريت في المركز السوري للدراسات والبحوث العلمية في برزة. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال جولتان من عمليات التفتيش في ذلك المركز معلقتين، واللتان لم تُنفذا بسبب الجائحة.

نحث سورية على الامتثال لالتزاماتها كطرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وكذلك للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن والمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من أجل التعاون مع التحقيقات التي تجريها بعثة تقصي الحقائق التابعة لهذه المنظمة وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لها، واللذان يهدفان إلى الكشف عن مصدر الأسلحة الكيميائية المستخدمة في الحوادث التي وقعت في سورية.

وتشيد المكسيك بالمهنية التي تؤدي بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عملها ومهام التحقيق والتحقق. كما نؤكد مجددا على اعتقادنا بأنه من المهم للمجلس أن يكون على اتصال مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بصورة أكثر مباشرة واستمرارا، بما في ذلك مع رؤساء أفرقة التحقيق.

وفي الختام، تؤكد المكسيك مجددا أن الأسلحة الكيميائية محظورة بموجب القانون الدولي وأن استخدامها من جانب أي جهة فاعلة تحت أي ظرف من الظروف أمر غير مقبول. وبالمثل، نؤكد أن الحوار والسعي إلى إيجاد حلول سياسية هما السبيل الوحيد لحل المسألة التي تجمعنا اليوم.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): اسمحوا لي في البداية أن أهنئ فرنسا على رئاستها الناجحة في تموز/يوليه وأن أتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل النجاح في توجيه عملنا في شهر آب/أغسطس. أود أيضا أن أشكر السيد توماس ماركرام على إحاطته الإعلامية.

إننا نؤكد من جديد أن حل مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية يتطلب من أعضاء مجلس الأمن أن يتحدوا في آرائهم بشأن اتجاه وأهداف عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية. إن عدم وجود توافق في الآراء بشأن كيفية التعامل مع الحوادث التي وقعت أو تفسيرها وبشأن تحديد هوية مرتكبي تلك الحوادث هو عائق أمام ضمان محاسبة المسؤولين عنها، مما يضر كثيرا بالضحايا الذين ينتظرون تحقيق العدالة. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، ينبغي إيلاء نفس الاهتمام لجميع حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وأن تُعالج بنفس الصرامة لضمان محاسبة الجناة. ويجب تنحية الخلافات في الرأي بين أعضاء المجلس جانبا لإفساح المجال أمام إجراء تحليل رصين وتقني لنتائج التحقيقات وذلك من أجل ضمان نزاهة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والذي هو أمر أساسي بالنسبة لبلدي.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا أن أي إجراء آخر غير ذلك الذي يرمي إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وتقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2021/692، المرفق) ونتائجه يجب تفاديه. ولذلك من الأهمية بمكان أن تواصل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف، مع ضمان تمتعها بكامل ثقة الدول الأعضاء، وذلك من خلال الشفافية وتعزيز روح توافق الآراء في مداولاتها. وبالمثل، يجب على الأمانة الفنية أن تعتمد نهجا أكثر شمولا للجميع وأكثر صرامة لضمان قبول الجميع لنتائج عملها.

ثانيا، ندعو الحكومة السورية إلى تعزيز تعاونها مع أفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بطلب الحصول على معلومات إضافية عن البنود المعلقة في الإعلان الأولي وبشأن إصدار تأشيرات دخول للخبراء، بغية طي الصفحة المثيرة للجدل المتعلقة بالانتهاء من الإعلان الأولي. بالإضافة إلى ذلك، يرحب وفد بلدي بالجهود التي تبذلها الحكومة السورية لتوفير المزيد من المعلومات عبر الاتصالات الجارية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن.

ثالثا، ينبغي عدم الاستخفاف بالادعاءات القائلة بأن الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية تمتلك مواد كيميائية، أو تود أن تمتلكها، فضلا عن خطر استخدامها المحتمل. ويدعو وفد بلدي الأمم المتحدة وأمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى إيلاء الاهتمام الواجب لتلك الادعاءات.

وختاما، تكرر النيجر رفضها القاطع لأي استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة فاعلة تحت أي ظرف من الظروف، لأن هذه الأعمال تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. فلا يمكن التسامح معها أو إفلات مرتكبيها من العقاب.

السيدة غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): ننضم إلى الآخرين في تهنئة الهند على توليها رئاسة مجلس الأمن. نتمنى لأعضاء الوفد الهندي كل التوفيق. ويمكنهم الاعتماد على دعمنا. كما نشيد بفرنسا على رئاستها المنظمة تنظيما جيدا والناجحة في الشهر الماضي.

إن الأسلحة الكيميائية لا تميز بين المقاتلين والمدنيين ولها آثار مروعة. ولا يزال تطويرها واستخدامها يشكلان تهديدا للسلم والأمن الدوليين ويشكلان انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. ينبغي إيلاء اهتمام فوري للادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية ويجب أن تكون التحقيقات شاملة ومحايدة وشفافة ومتماشية مع أفضل الممارسات الدولية. وبذلك تتحمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مسؤولية كبيرة بوصفها الوصية على اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إننا نقدر الجهود المبذولة لمواصلة العمل بشأن هذا الملف، على الرغم من العوائق التي أوجدتها جائحة مرض فيروس كورونا. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار عدم التحرك منذ أمد بعيد.

فلا تزال الثغرات والتباينات والاختلافات في الإعلان الأولي دون حل ولا تزال المشاركة يعتريها التوتر. مما لا شك فيه أن هناك العديد من الآراء المتباينة وأن نقص الثقة موجود. ولذلك من الضروري أن تعطي جميع الأطراف الأولوية للحوار والمشاورات التقنية لرسم طريق عملي وبناء للمضي قدما نحو إحراز تقدم ملموس. وفي هذا الصدد، نرحب بالاتفاق بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية على عقد اجتماع بالحضور الشخصي لمناقشة التطورات ذات الصلة. هذه بالفعل خطوة إيجابية وهامة لسد الفجوات وضمان التنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ونأمل أن يتم قريبا الانتهاء من الأعمال التحضيرية.

ونؤكد مجددا أهمية اتخاذ قرارات قائمة على توافق الآراء لمنع المزيد من الاستقطاب وتعزيز التعاون بين الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وينبغي تنحية الخلافات السياسية جانبا لصالح الالتزام بالعمل معا لتحقيق هدفنا الجماعي المتمثل في عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

تظل سانت فنسنت وجزر غرينادين تدعم ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونشجع جميع الجهود الرامية إلى تعزيز قدرتها على ضمان أن تعمل دائما كمؤسسة فعالة متعددة الأطراف.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الإشادة بفرنسا على قيادتها خلال رئاستها لمجلس الأمن التي اختتمت لتوها في شهر تموز/يوليه. وأهنئكم أيضا، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس وأؤكد لكم دعم كينيا وتعاونها. وأود أن أشكر السيد ماركرام على إحاطته وأرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية.

وأحيط علما بالتقرير الشهري الرابع والتسعين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2021/692، المرفق)، فضلا عن تقديم حكومة الجمهورية العربية السورية لتقريرها الشهري الثاني والتسعين.

ففي بداية كل شهر، يتعين على مجلس الأمن أن ينظر في تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ولسوء الحظ، قلما يكون هناك أي خطوة إيجابية كبيرة يمكن الحديث عنها.

وأوكد مجددا اقتناع كينيا الراسخ وإيمانها بأن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن جانب أي شخص يشكّل انتهاكا غير مقبول للقانون الدولي. والواقع أن ما من سبب يمكن أن يبرر استخدام سلاح دمار شامل تحت أي ظرف من الظروف. والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) واضح: إن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان يشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وأؤكد دعم كينيا لولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومسؤوليتها، بصفتها الهيئة الفنية التي تشرف على تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وننوه بجهودها المستمرة لتنفيذ الأنشطة المنوطة بها فيما يتعلق بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري في مواجهة التحديات المتصلة بمرض فيروس كورونا. وفي ذلك الصدد، نشجع تعزيز التعاون بين الجمهورية العربية السورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة لضمان استمرار العمل.

ونرى أن الإغلاق السريع للتحقيقات في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية سيتيح للمجلس أن يدعم الشعب السوري بشكل مجد في سعيه لتحقيق السلام والاستقرار. وحتى يتحقق ذلك، لا غنى عن التعاون والتنسيق بطريقة منفتحة وشفافة لحل المسائل المعلقة.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يدعم الجهود الرامية إلى تعزيز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لضمان إجراء التحقيقات بشكل شامل وقاطع، استنادا إلى مصادر موثوقة ومثبتة. وينعكس الطابع الحساس لعمل المنظمة الهام في توقع المجتمع الدولي أن يظل عملها دائما فوق الشبهات.

وتكرر كينيا تضامنها مع الشعب السوري ودعمها له في سعيه المستمر إلى إيجاد حل مستدام من خلال إجراء حوار شامل للجميع بقيادة السوريين، يهدف إلى التوصل إلى حل سياسي يستجيب حقا لإرادة واحتياجات الملايين من الشعب السوري الذين دامت معاناتهم لفترة أطول مما ينبغي.

السيد فلين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في تهنئة فرنسا على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن في الشهر الماضي، وأتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل التوفيق هذا الشهر. وأود أن أشكر السيد ماركرام على إحاطته الشاملة اليوم.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص، في أي مكان وزمان، أمر بغيض وغير مقبول. وتضطلع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بدور أساسي بوصفها الهيئة المحايدة والفنية التي كلفها المجتمع الدولي بالتصدي لهذه الأسلحة.

ولا يزال عدم إحراز سورية لأي تقدم في معالجة قائمة المسائل الخطيرة والمتنامية في إطار إعلانها الأولي مسألة تثير قلقا بالغا. هذا علاوة على أن عدم تعاون سورية تعاونا مجديا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كما هو مبين مؤخرا في تقرير المدير العام للمنظمة الصادر في ٢٣ تموز/يوليه (S/2021/692، المرفق)، يشكّل مصدرا آخر لبالغ القلق.

والسؤال الأساسي هنا هو ما إذا كانت سورية مستعدة للتعاون بشكل مجد مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لحل هذه المسائل وتقديم ضمانات بأنها أوفت بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

فهذه المسائل مقلقة للغاية، ولا يمكن ببساطة التغافل عنالثغرات الكبيرة وأوجه التضارب والتفاوت في التفسيرات التي قدمتها سورية. وعدم إصدار سوريةلتأشيرات الدخول في الوقت المناسب وعدم إتاحة سبل الوصول الكامل إلى المواقع والوثائق المتعلقة ببرنامجها للأسلحة الكيميائية يعيق عمل المنظمة للتحقيق في هذه المسائل. وكما ذكر متكلمون آخرون، يثير تدمير اسطوانات الكلور من حادثة دوما القلق ويعبر عن الصعوبات التي تواجهها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية، كما أن نقل الاسطوانات إلى موقع جديد بدون إبلاغ المنظمة يبعث على القلق.

ويكتسي عدم التمكن من معالجة هذه المسائل بشكل مجد أهمية كبرى نظرا لأن الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية نسبت ثماني حالات لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية إلى السلطات السورية.

ونرحب بمبادرة المدير العام أرياس للتواصل مع وزير الخارجية السوري المقداد بشأن إمكانية عقد اجتماع لإيجاد سبيل للخروج من هذا المأزق، ونؤيدها. ونشجع سورية على الانخراط بجدية في عرض المدير العام أرياس، ونأمل أن يسهم ذلك في إحراز التقدم الذي تمس الحاجة إليه. وقد ذكرت سورية أنها مستعدة للتعاون بشكل كامل. وحان الوقت الآن لدعم ذلك باتخاذ إجراءات مجدية. وقد ظهر جليا ما تتمتع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من الكفاءة المهنية القوية والحياد والنزاهة في التعامل مع الملف السوري طوال العملية.

ويجب على سورية الوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ويجب أن تتعاون تعاونا كاملا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كما يجب أن تحل المسائل الخطيرة المتصلة بإعلانها الأولي. وأخيرا، يجب أن تضمن الإعلان عن كامل مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية وتدميرها بشكل يمكن التحقق منه.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك المتكلمين الآخرين في شكر فرنسا على رئاستها الممتازة لمجلس الأمن في تموز/يوليه، وأتقدم بالتهنئة للهند على رئاستها في آب/أغسطس. ونؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعمنا الكامل لكفالة نجاحكم هذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر السيد توماس ماركرام، نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطته. وأرحب بمشاركة ممثلي سورية وإيران في جلستنا اليوم.

لقد تمثلت سياسة فييت نام الثابتة دائما في الدعم القوي لعدم الانتشار ونزع جميع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية. وندين إدانة قاطعة استخدامات تلك الأسلحة. ويجب احترام الالتزامات بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية احتراما كاملا لمنع جميع الآثار اللاإنسانية لهذه الأسلحة على حياة البشر والبيئة.

وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا دعمه لدور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية – وهي الهيئة المكلفة بمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفي الوقت نفسه، ولتحقيق هدف تخليص العالم من الأسلحة الكيميائية، من الضروري أيضا أن يلتزم عمل المنظمة التزاما صارما بالاتفاقية. ويجب أن تضطلع بعملها، بما في ذلك التحقيقات في الاستخدامات المزعومة للأسلحة الكيميائية، بأكبر قدر من الشمول والموضوعية والحياد.

ويشاطر وفد بلدي القلق بشأن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية، كما نشعر بالقلق إزاء التقارير بشأن معلومات تفيد بحيازة الجماعات المسلحة للأسلحة الكيميائية واستخدامها لها. وسعيا لإيجاد حل طويل الأجل لهذا الملف الذي طال أمده، نرى أنه لا توجد طريقة أخرى ناجعة سوى تعزيز الحوار والتعاون بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية.

وفي التقرير الشهري الرابع والتسعين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2021/692، المرفق)، يشجعنا أن نلاحظ أناجتماعا سيعقد بالحضور الشخصي بين وزير الخارجية السوري ورئيس السلطة الوطنية السورية والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن يعتبر هذا الاجتماع الهام فرصة لتضييق هوة الخلافات وتكثيف الجهود من أجل إيجاد حل دائم.

وندعو الهيئة الوطنية السورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى تعميق تعاونهما التقني بشكل بناء وغير مسيس إلى أقصى درجة ممكنة. وتظل تسوية المسائل المتبقية المتصلة بالإعلان الأولي – وهو الالتزام الأول لدولة طرف بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية – أحد العوامل الحاسمة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار، فضلا عن الجهود المبذولة لتحقيق التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). والقيام بذلك يتطلب الوحدة. وبمشاركة بناءة، توصل المجلس إلى قرار بالإجماع بشأن آلية للمساعدات الإنسانية عبر الحدود السورية (القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)). ونأمل أن تسود هذه الروح وأن يتحقق من خلالها المزيد من التقدم في تسوية هذه المسألة بشكل حاسم.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أنضم إلى زملائي متمنية لكم، سيدي الرئيس، كل التوفيق في رئاستكم للمجلس لشهر آب/أغسطس. ونتعهد بدعمنا الكامل وأشكر جميع أعضاء المجلس على دعمهم للرئاسة الفرنسية لشهر تموز/يوليه.

أود أيضا أن أشكر السيد ماركرام على إحاطته الإعلامية وأن أسجل ثلاث نقاط بشأن هذه المسألة.

أولا، لاحظت من التقرير الرابع والتسعين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2021/692، المرفق) أن سوريا لا تزال تتهرب من التزاماتها الدولية. ولم تقدم أي إجابات على الأسئلة العشرين المعلقة بخصوص الإعلان الأولي لسوريا، ولا تزال الأسئلة الإضافية تتراكم. إن نقل اسطوانتي الكلور المرتبطتين بهجمات دوما وتدميرهما دون إذن هو أمر يثير بالغ القلق. وعلى النظام أن يزود الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على وجه السرعة بمعلومات دقيقة عن هذه الحادثة.

ثانيا، أود أن أذكر بأن القرار الذي اتخذه مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في نيسان/أبريل لا رجعة فيه، كما أشار السيد ماركرام. والأمر متروك للنظام للتصرف إن أراد أن يستعيد حقوقه وامتيازاته. وبدون تعاونه، ستظل التدابير المتخذة سارية.

وفي هذا الصدد، ألاحظ أن الطلبين الأخيرين لنشر فريق تقييم الإعلانات لم يتم الرد عليهما. ومن المتوقع أن يصدر النظام السوري التأشيرات اللازمة لطلب النشر القادم للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن يحل الاجتماع المقبل بين المدير العام ووزير الخارجية السوري هذه المسألة ويعيد الحوار.

وأخيرا، فإن استخدام هذه الأسلحة المروعة لا يمكن أن يفلت من العقاب. وستتخذ الإجراءات القانونية، بما في ذلك أمام المحاكم الوطنية. وما زال يجري جمع الأدلة وسيتم استخدامها. فالأمر يتعلق باحترام الضحايا، الذين يجب أن تأخذ العدالة مجراها من أجلهم. هذه هي الرسالة التي نقدمها مع شركائنا، لا سيما في إطار الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

السيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في شكر فرنسا على رئاستها لمجلس الأمن في تموز/يوليه، وأتمنى للهند كل التوفيق في رئاستها الآن في آب/أغسطس.

وأود أن أشكر السيد ماركرام على إحاطته الإعلامية وعلى إتاحة الفرصة لمناقشة المستجدات بشأن التقدم المحرز في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. وللأسف، فإن التقرير الرابع والتسعين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2021/692، المرفق) عن التقدم المحرز في إزالة الأسلحة الكيميائية في سوريا لا يعكس في الواقع الكثير من التقدم. وكان من المقرر أن يتم نشر فريق تقييم الإعلانات في أيار/مايو، ولكنه للأسف لا يزال معلقا بسبب عدم استجابة سوريا.

ومن الواضح أن الخطوات التي اتخذها النظام السوري في معالجة الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات المحددة في الإعلان الأولي لا تزال غير مرضية. ولا يزال عدم التقدم هذا يشكل تهديدا للشعب السوري وللسلام والأمن الدوليين.

وأود أن أشدد على أهمية المساءلة. ومن الأهمية بمكان أن يقدم مجلس الأمن ردا واضحا وموحدا على نتائج التحقيقات المستقلة والمهنية التي تجريها آلية التحقيق المشتركة وفريق التحقيق وتحديد الهوية. ويلزم محاسبة المسؤولين عن هذه الهجمات وضمان العدالة للضحايا للحيلولة دون تكرارها. ويتعين على مجلس الأمن أن يتخذ خطوات واضحة للوفاء بولايته وتنفيذ قراراته. إن استخدام سلاح دمار شامل من قبل أي شخص وفي أي مكان ليس مقبولا ولا يمكن أن يصبح مقبولا.

وأود أيضا أن أؤكد من جديد دعم إستونيا الكامل للعمل المهني والمحايد الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية. وقد أبدت المنظمة تفانيا ونزاهة كاملين في أداء مهمتها المتمثلة في التمسك بالقاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية. وندعو النظام السوري إلى التعاون الكامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآليات التحقيق التابعة لها.

وأخيرا، يصادف يوم ٢٠ آب/أغسطس مرور عام على تسميم السيد نافالني بغاز أعصاب كيميائي من مجموعة نوفيتشوك. ومن غير المقبول أن تظل ظروف هذا التسمم غير واضحة. وما زلنا ندعو الاتحاد الروسي إلى أن يكشف، بصورة كاملة وشفافة، عن جميع ملابسات الحادث وأن يبلغ مجلس الأمن بذلك.

السيد سون جيشيانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، يود الوفد الصيني أن يشكر فرنسا على العمل الهام الذي أنجزته خلال رئاستها لمجلس الأمن في تموز/يوليه، وأهنئ الهند على توليها رئاسة المجلس هذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر السيد توماس ماركرام، نائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على إحاطته الإعلامية.

لقد أحاطت الصين علما بالتقرير الشهري الرابع والتسعين (S/2021/692، المرفق) الذي قدمه المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وللأسف، فإن هذا التقرير، شأنه شأن العديد من التقارير السابقة، لم يقدم بعد ردا مهنيا وعلميا ومقنعا على مسألة الثغرات التقنية في إجراءات التحقيق وتسلسل الاحتجاز في التقارير ذات الصلة بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية السورية. ومن شأن ذلك أن يضر حتما بالسمعة المهنية للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبنزاهة التقارير ذات الصلة ومصداقيتها. وتدعو الصين الأمانة الفنية مرة أخرى إلى استخدام العلم والحقائق كمعيار للتحقيق في الأسلحة الكيميائية السورية، والحفاظ على موقف شامل وموضوعي ومحايد، وإظهار الكفاءة المهنية والخبرة، وتقديم استجابة واضحة ومباشرة لشواغل المجتمع الدولي في أقرب وقت ممكن.

وقد تم مؤخرا التوصل إلى توافق في الآراء بين وزير الخارجية السوري المقداد والمدير العام أرياس بشأن عقد اجتماعات شخصية، كما أتم مكتب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في دمشق عملية تناوب الموظفين. وترحب الصين بهذه التطورات الإيجابية وتؤيد قيام الجانبين بإجراء مناقشات متعمقة بشأن أساليب وإجراءات العمل خلال الاجتماعات المباشرة لتهيئة الظروف اللازمة لزيادة فعالية التعاون في المستقبل.

وتعرب الصين عن قلقها البالغ إزاء الغارة الجوية التي شنتها دولة معنية على مرفق الأسلحة الكيميائية المعلن عنه في سوريا، مما ألحق الضرر بالأدلة المادية على حادثة دوما. وتتواصل الأمانة الفنية حاليا مع السلطات السورية فيما يتعلق بمسائل مثل نقل أسطوانتي الكلور. وإلى أن يتوصل التحقيق في نقل هاتين الاسطوانتين إلى نتائج واضحة، تدعو الصين جميع الأطراف إلى التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس وتجنب تبادل الاتهامات والتدخل السياسي.

وفي السنوات الأخيرة، واصلت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إظهار اتجاه مقلق نحو التسييس المتزايد. وبذلك يحل الانقسام والمواجهة محل التشاور والتعاون. وتتزايد التصويتات مدفوعة بدوافع سياسية، وقد استُنفدت روح توافق الآراء. وهذا لا يساعد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أداء وظائفها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتدعو الصين الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى اتخاذ تدابير فعالة في أقرب وقت ممكن من أجل دفع الطرفين إلى تعزيز الحوار والتعاون، والعودة إلى تقليد توافق الآراء، ووضع تعددية الأطراف الحقيقية موضع التنفيذ من أجل حماية سلطة الاتفاقية وسلامتها بفعالية، والنهوض بالحل النهائي لمسألة الأسلحة الكيميائية السورية.

السيد كفالهايم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): سأبدأ بالانضمام إلى الآخرين في شكر فرنسا على رئاستها الممتازة لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه. وأتمنى للهند كل التوفيق في رئاستها لشهر آب/أغسطس. ويمكنكم، سيدي الرئيس، أن تعولوا على دعمنا لعملكم.

وأود أيضا أن أشكر نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيد ماركرام، على إحاطته بشأن التقرير الشهري المتعلق بالقضاء الكامل على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

ومن غير المشجع أن نلاحظ مرة أخرى أنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل جدا فيما يتعلق بالقضاء على الأسلحة الكيميائية في سورية. يجب على الجمهورية العربية السورية أن تفي بالتزاماتها وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

ونحيط علما بتبادل المراسلات مؤخرا بين المدير العام أرياس ووزير الخارجية السوري مقداد بشأن اجتماع مقترح بالحضور الشخصي لمناقشة التطورات ذات الصلة والطريق قدما فيما يتعلق بالأنشطة التي صدر بها تكليف من الأمانة العامة في الجمهورية العربية السورية. وعلاوة على ذلك، يسرنا أن نرى أن مسألة تأشيرة دخول موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد تم حلها. غير أننا نأسف، لأن ذلك استغرق وقتا طويلا.

ومن المثير للقلق أن نلاحظ أن أسطوانتين من الكلور تتعلقان بحادثة الأسلحة الكيميائية التي وقعت في دوما في عام ٢٠١٨ قد نقلتا من المكان الذي قام المحققون بفحصهما فيه آخر مرة. وذلك على الرغم من نصيحة الأمانة العامة بعدم فتح أو نقل أو تغيير الحاويات أو محتوياتها بدون موافقة الأمانة العامة. ونردد مطالبة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الجمهورية العربية السورية بتقديم جميع المعلومات ذات الصلة بشأن نقل الاسطوانات وأي بقايا منها.

وبالمثل، من المخيب للآمال أن نسمع أن نشر فريق تقييم الإعلانات قد تأجل لمدة ثلاثة أشهر تقريبا حتى الآن. إن المشاورات المنتظمة حيوية للحفاظ على التعاون المستمر وتبادل المعلومات والمساعدة التقنية. ومن الملح أن تحل هذه المسألة.

وتحث النرويج سورية على التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقديم معلومات أو تفسيرات تقنية كافية لإغلاق المسائل العشرين المعلقة. ومن الأهمية بمكان أن تستكمل سورية التدابير اللازمة لرفع تعليق حقوقها وامتيازاتها كدولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

لا يمكننا الاستمرار في السماح بتقويض القواعد الدولية ضد استخدام الأسلحة الكيميائية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على ثقة النرويج الثابتة في عمل المدير العام أرياس والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتزامهم بضمان أن يكون التقيد بهذه القاعدة الحيوية أولوية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن بهذا البيان بصفتي ممثل الهند.

أشكر نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيد توماس ماركرام، على إحاطته اليوم. وأرحب أيضا بممثلي سورية وإيران في جلسة اليوم.

وقد أحطنا علما بمحتويات التقرير الشهري الرابع والتسعين الأخير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2021/692، المرفق). ونلاحظ أن وزير خارجية سورية وافق على اقتراح المدير العام بعقد اجتماع بالحضور الشخصي، وهو ما سيساعد على معالجة وتوضيح الشواغل المتعلقة بالأنشطة الصادر بها تكليف من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي هذا السياق، فإن رد سورية الإيجابي على ذلك الاقتراح هو خطوة في الاتجاه الصحيح.

ونحيط علما أيضا بأن الجولة الخامسة والعشرين لفريق تقييم الإعلانات ذات الصلة بالمشاورات الثنائية، التي كان من المقرر أصلا أن تعقد في ١٨ أيار/مايو في دمشق، لم تعقد بعد. ونشجع سورية على مواصلة مشاركتها وتعاونها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل حل جميع المسائل المعلقة على وجه السرعة.

تعتبر الهند اتفاقية الأسلحة الكيميائية صكا فريدا من نوعه وغير تمييزي لنزع السلاح، وهو بمثابة نموذج للقضاء على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. ونولي أهمية كبيرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وندعم تنفيذها الكامل والفعال وغير التمييزي. ونؤيد الجهود الجماعية التي يبذلها الجميع لضمان الحفاظ على مصداقية الاتفاقية وسلامتها على أكمل نحو.

إن الهند تعارض استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص، في أي مكان وفي أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف. لقد أكدت الهند باستمرار أن أي تحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية يجب أن يكون محايدا وموثوقا وموضوعيا، وأن يتبع بدقة الأحكام والإجراءات الواردة في الاتفاقية، وأن يتمشى مع توازن القوى والمسؤولية الدقيق المكرس فيها لتحديد الحقائق والتوصل إلى استنتاجات قائمة على الأدلة. ونشجع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على التقيد الصارم بتلك المعايير.

ومنذ انضمامنا إلى المجلس في كانون الثاني/يناير، دأبت الهند على التحذير من إمكانية حصول الكيانات والأفراد الإرهابيين على الأسلحة الكيميائية. ويساورنا القلق إزاء التقارير المتكررة عن عودة ظهور الجماعات الإرهابية في المنطقة. وكما تعلمنا من عواقب التهاون ضد الإرهاب في الماضي، لا يسع المجتمع الدولي أن يتجاهل الأنشطة الإرهابية في سورية والمنطقة.

عندما اجتمع المجلس الشهر الماضي وصوت بالإجماع لصالح القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، أظهرنا للعالم أن التقدم في الملف السوري، حتى بعد عقد من النزاع والجمود، لا يزال ممكنا، شريطة أن نكون جميعا على استعداد لاتخاذ تلك الخطوة الإضافية والعمل في تآزر مع إدراك شواغل بعضنا البعض. فلنظهر نفس التصميم فيما يتعلق بالمناقشات المتصلة بالأسلحة الكيميائية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد طلبت الكلمة مرة أخرى لأعرب عن دهشتي للموقف الذي اتخذه زملاؤنا الغربيون فيما يتعلق بالحادث الذي انطوى على ضربة جوية واسطوانات ذات صلة بالحادث الذي وقع في دوما. لقد تكلمت بالفعل عن هذا في بياني الرئيسي، لذلك أريد أن أقول مرة أخرى إن عددا من أعضاء المجلس يتجاهلون، كما توقعنا، حقيقة أن طرفا ثالثا معينا قد دمر تلك الأدلة، وأن هناك العديد من التساؤلات في هذا الصدد تتعلق بنوعية العمل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وليس لدى سورية أي سبب للسعي إلى تدميرها، لا سيما إذا نظرنا إلى الأمر نظرة المتعقل.

في الواقع، لدى دمشق كل ما يدعوها للقلق بشأن سلامة تلك الاسطوانات إذا كان قد تم نقلها إلى لاهاي بعد أن فشل خبراء منظمة

حظر الأسلحة الكيميائية في حماية عينات ثلاثي كلوريد الفوسفور خلال الجولة الثانية والعشرين من المشاورات، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. اختفت تلك العينات في ظروف غامضة؛ حدث ذلك في مختبر معتمد لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. أود أن أذكر الجميع بذلك وأن أشير إلى أن الأمانة العامة لم تكتشف أبدا سبب الاختفاء؛ في الواقع، لقد تسترت على ذلك الاختفاء لعدة أشهر.

وأود أيضا أن أتطرق إلى بيان زميلي الإستوني، الذي ذكر ما يسمى بتسميم السيد نافالني. لقد اعتدنا بالفعل على حقيقة أن زملاءنا الإستونيين يؤخرون أحيانا ردود الفعل على بعض الحقائق والأحداث، لذلك أود أن أذكر، إذا لم يكن قد لاحظ بعد، أن القصة المتعلقة بما يسمى بتسميم السيد نافالني منذ زمن بعيد أصبحت سامة ليس لروسيا ولكن لزملائنا الغربيين، الذين لم يردوا بعد على جميع أسئلتنا. لذا فإن إثارة هذه المسألة، على ما أعتقد، ليست في صالحه في هذه المرحلة، وأنصحه بأن يقول لزملائه في تالين أن يقوموا بتحديث كتب ألاعيبهم. والوقت يمضي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): بدايةً، أود أن أهنئكم وبلدكم الصديق على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي.، ونحن على ثقة تامة بأن قيادتكم الحكيمة ستؤدي إلى نجاح عمل المجلس لهذا الشهر.

إن من المؤسف أن تصبح مناقشات المجلس منصة لبعض الدول الأعضاء لتوجيه اتهامات كاذبة مضللة ضد بلدي، والتي يرفضها بلدي بشكل قاطع، ويؤكد مرارا إدانته لاستخدام الأسلحة الكيميائية ووفاءه بالتزاماته وفقا للاتفاقية. ووفد بلدي يلاحظ وجود تجاهل تام لدى تلك الدول لحقيقة أن الجمهورية العربية السورية انضمت طوعاً لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية عام ٢٠١٣، وأنها عملت بكل جد ومصداقية وشفافية لتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب عملية الانضمام، وهو عمل أثمر نجاحاً غير مسبوق في تدميرٍ كاملٍ لمخزوناتها من الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها.

لقد بات من الواضح وجود سعي لدى هذه الدول لتجاهل التعاون القائم خلال السنوات الماضية بين سورية والمنظمة، والمشاورات الوثيقة مع أمانتها الفنية التي حققت تقدماً مهماً يدل بوضوح على وفاء سورية بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وبالرغم من أنه لم يتبقَ أمامنا إلا القليل من الجوانب الفنية في هذه العملية، فإننا ما زلنا نشهد وبشكل متكرّر محاولاتٍ من نفس تلك الدول لتوظيف هذه الجوانب الفنية لخدمة أغراضها السياسية.

لقد أكدت سورية في تقريرها الشهري الثاني والتسعين (EC-98/P/NAT.1) المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠٢١ بأنها كانت حريصة منذ انضمامها للمنظمة على التعاون مع الأمانة الفنية، والمؤسف أنه، ورغم التعاون السوري طيلة السنوات الثماني الماضية، إلا أن الأمانة قابلت هذا التعاون بإنكارٍ مستمرٍ.

في هذا الصدد، أود أن أشير إلى ترحيب السيد وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية بالدعوة الموجهة إليه في ٢٤ حزيران/يونيه الماضي من مدير عام المنظمة، لإجراء تواصلٍ على مستوىً عالٍ. كما أفيد عناية أعضاء المجلس بأن السيد الوزير، في رده المؤرخ ٦ تموز/يوليه الماضي، قد أكد استعداده للاجتماع معه في التاريخ الذي يراه المدير العام مناسباً في دمشق، وذلك بهدف تبادل الآراء ومناقشة التطورات التي حصلت خلال الفترة الماضية فيما يخص آليات وطرائق العمل، والاتفاق على الخطوات الواجب اتخاذها مستقبلاً، في إطار تنفيذ سورية لالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

إن سورية ترفض رفضاً مطلقاً حملات التشكيك التي تطلقها بعض الدول المعروفة حيال تعاون سورية مع المنظمة، وتوجيهها لاتهامات باطلة تتصل بـإعلانها الأولي، وتستهجن قفز تلك الدول إلى استنتاجاتٍ غير صحيحة، خاصةً وأن بعض المسائل الفنية التي تتم مناقشتها ترتبط بتفسيرات علمية مختلفة، لا يمكن حسمها بشكل سريع أو انتقائي.

وفد بلدي يستغربُ ويستنكر الادعاءات التي وردت في بيانات بعض الدول حول رفض سورية منح فريق تقييم الإعلان تأشيرات دخول إليها، ويُشير إلى أن هذا الفريق كان قد أجرى حتى الآن ٢٤ جولة من المشاورات في سورية، لم تُثر خلالها أية مشكلة بشأن حصوله على تأشيرات الدخول اللازمة. كما يود وفد بلدي إحاطتكم بأنه لم يَجرِ، حتى الآن، الاتفاق بين الجانبين على موعد زيارة فريق تقييم الإعلان. لقد كان من المؤسف جداً أن نسمع من المدير العام للمنظمة، في هذه القاعة خلال إحاطته في شهر حزيران/يونيه الماضي (انظر S/PV.8785)، تأجيله لإرسال الفريق إلى سورية بذريعة ارتفاع درجات الحرارة فيها في فصل الصيف.

هناك تحدّ حقيقي يتمثل في مواجهة الإرهاب الكيميائي، لكن ما يُثير الريبة أن هذا التحدي لا يحظى بأي اهتمام من قبل بعض الدول الغربية. فالتنامي الملحوظ لمحاولات المجموعات الإرهابية كتنظيم داعش وجبهة النصرة وغيرهما من التنظيمات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة كالخوذ البيضاء، لاستخدام الأسلحة والمواد الكيميائية السامة في سورية لا يثير أي قلق لدى تلك الدول. والمعلومات المتواترة عن تحضيرات تلك المجموعات لفبركة مسرحيات باستخدام أسلحة كيميائية لاتهام الجيش العربي السوري لا تستدعي بالنسبة لهذه الدول اتخاذ أية إجراءات.

في هذا السياق أشير أيضاً إلى مواصلة المجموعات الإرهابية المسلحة لاعتداءاتها على المدنيين وقوات الجيش العربي السوري في أرياف حمص، وحماة، واللاذقية، وإدلب، بين الحين والآخر، وبمختلف الوسائط من قذائف صاروخية ومدفعية وطائرات مسيّرة، مما يجعل الأوضاع الأمنية في هذه المناطق غير مستقرة نسبياً.

لا تزال الحقائق تتكشف يوماً بعد يوم بشأن ما ورد في تقرير المنظمة عن حادثة دوما المزعومة، التي تدل بوضوح على ما قام به كبار المسؤولين في المنظمة من تشويه وحرف للحقائق بما يتماشى مع رواية الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا وذلك لإيجاد ذريعة للعدوان الثلاثي الذي ارتكبته تلك الدول على سيادة وسلامة الأراضي السورية.

إن محاولة السيد أرياس مدير عام المنظمة خلال إحاطته أمام هذا المجلس في شهر حزيران/يونيه الماضي، نزع المصداقية عن العمل الذي تم إنجازه في التقرير الأصلي للتحقيق في حادثة دوما، الذي يؤكد عدم العثور على دليل على وقوع هجوم كيميائي فيها، لن تفلح في استعادة مصداقية تقارير بعثة تقصي الحقائق. وإن أسلوب المراوغة وتجاهل المعلومات والوقائع الذي اتبعه لن يُلغي حقيقة وجود أسئلة ووجوب الإجابة عليها، وضرورة إصلاح جوانب الخلل في طرائق عمل بعثة تقصي الحقائق. إن إصرار السيد مدير عام المنظمة على صمّ آذانه عن الحقائق الكثيرة والملاحظات العلمية الجوهرية التي أثارتها شخصيات مرموقة، ليس السبيل الصحيح لتأكيد مهنية عمل أفرقة المنظمة.

بخصوص ما أثير حول الأسطوانتين الخاصتين بحادثة دوما المزعومة التي ورد ذكرها في تقرير المدير العام الأخير (S/2021/692، المرفق)، وأشير إليها في بيانات بعض الدول، أود أن أوضح ما يلي.

أولاً، بتاريخ ٨ حزيران/يونيه الماضي، تعرض أحد المواقع، المُعلن عنها سابقا للمنظمة، لعدوان إسرائيلي غاشم خلف أضراراً في الموقع، وأدى إلى تدميرٍ كاملٍ للعديد من الغرف، ومعدات الإطفاء، والآليات، وأسطوانتي الكلور الخاصتين بحادثة دوما المزعومة. والمؤسف أن تقرير المدير العام وبيانات بعض الدول هنا، تجاهلت هذا العدوان وإدانته، وتم التركيز فقط على بعض الجوانب الفنية.

ثانياً، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، طلب فريق التفتيش التابع للمنظمة نقل الأسطوانتين إلى مقر المنظمة، وقد بينت اللجنة الوطنية السورية في حينه أن هاتين الأسطوانتين لا يمكن شحنهما خارج أراضي الجمهورية العربية السورية، كونهما موضع تحقيقات قضائية، وأن الأسطوانتين تشكلان أدلة مادية قانونية حول الحادثة المزعومة، التي استخدم فيها الإرهابيون السلاح الكيميائي، الذي تسبب في قتل المدنيين الأبرياء.

ثالثاً، كانت الأمانة الفنية للمنظمة قد أخطرت الجمهورية العربية السورية بمذكرتها المؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨ بضرورة المحافظة

على الأسطوانتين، لحين إجراء التقييم العلمي والفني لهما. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ قام فريق خبراء من الأمانة الفنية بإجراء التقييم المطلوب من حيث الأبعاد، والمحتوى وكميته، والسماكة المعدنية، ومنظومة الاستقرار، والتصوير الشعاعي، والفوتوغرافي. وبذلك تكون سورية قد التزمت التزاماً مطلقاً بتنفيذ مضمون مذكرة الأمانة الفنية المُشار إليها أعلاه. ولم تطلب الأمانة الفنية للمنظمة أي إجراء بعد هذا التاريخ.

إن مرض التسييس الذي باتت تعاني منه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أبعدها كثيراً عن الطابع الفني لعملها، وأفقدها جزءاً كبيراً من مصداقيتها، فبدلاً من أن تكون حارساً أميناً على تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، تحولت إلى أداة لبعض الدول لاستهداف دولة طرف في الاتفاقية. لهذا لا بد من تصحيح مسارها والعودة إلى دورها الطبيعي باعتبارها الركيزة الأساسية والمحايدة في نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتقدم لكم بخالص التهاني، سيدي الرئيس، على رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأؤكد لكم دعمنا الكامل.

تؤكد جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى أهمية الحفاظ على سلطة اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهذا في الحقيقة يتطلب التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للاتفاقية، فضلا عن العمل المحايد والمستقل والمهني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولهذه الأمور أهمية قصوى فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية على سورية.

وكما قلنا مرارا وتكرارا، فقد تم للأسف تسييس هذه المسألة من قبل مجموعة معينة من البلدان، مما أدى إلى تقويض الاتفاقية والتنفيذ الفعال لها، فضلا عن مصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد فوتنا فرصة معالجة المسألة كما ينبغي على مدى السنوات العديدة الماضية. ومع ذلك، لم يفت الأوان بعد لإصلاح الأمر. وفي هذا السياق، نلاحظ بشكل إيجابي الدعوة التي وجهها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى وزير خارجية سورية للتواصل على مستوى رفيع. كما أننا نقدر ترحيب وزير الخارجية السوري بتلك الدعوة وإعرابه عن استعداده للاجتماع مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في دمشق في أي وقت يراه مناسبا. وسيكون الهدف من هذا الاجتماع الرفيع المستوى مناقشة أساليب وطرائق العمل ذات الصلة، والاتفاق في نهاية المطاف على الخطوات التي يجب أن تتخذها الجمهورية العربية السورية في تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية.

وتقدر جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى الجهود الجادة للغاية التي بذلتها الجمهورية العربية السورية خلال السنوات العديدة الماضية في تنفيذ التزاماتها كدولة طرف في الاتفاقية. ونقدر أيضا تعاون ذلك البلد مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على الرغم من القيود التي تفرضها الحرب والتهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية، ناهيك عن جائحة مرض فيروس كورونا. ودعما للنهج الجديد لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية لإجراء حوار رفيع المستوى، نشجع كلا الجانبين على المشاركة البناءة في هذه العملية. ومن الواضح أيضا أن نجاح العملية يتطلب مناخا سياسيا هادئا، يكون الحفاظ عليه مسؤولية المجتمع الدولي. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي دعم هذه العملية في نهاية المطاف إلى التغلب على التحديات الحالية في الملف الكيميائي السوري التي لا يمكن معالجتها بخلاف ذلك.

إن إيران، بوصفها ضحية رئيسية في التاريخ الحديث للاستخدام الأكثر منهجية للأسلحة الكيميائية، تدين مرة أخرى، وبأشد العبارات الممكنة، استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي أحد وفي أي مكان وتحت أية ظروف. كما أننا ندعو إلى عالمية الاتفاقية، ونؤكد في هذا السياق على ضرورة إجبار النظام الإسرائيلي على الانضمام فورا إلى الاتفاقية.

وأخيرا، فإن جمهورية إيران الإسلامية على استعداد للمساهمة بشكل نشط وبناء في تحقيق هدف الاتفاقية وتعزيز سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.